في صلب الموضوع

# تقاعد الشهداء

جمعتني الصدفة مع والد شهيد في مكان ما وعندما علم بامتهاني الصحافة شكا لي من اجراءات دائرة التقاعد بحق أهالي شهداء افراد الشرطة والجيش ممن ضحوا بأنفسهم في سبيل استرداد الامن والاستقرار في ربوع العراق كان في حديثه عتب وحزن ليس على دائرة التقاعد وحدها بل على كل المعنيين بشؤون البلد فلقد ذكر لي بأن ولده الشهيد لم يخصص له راتب تقاعدي يمكن ان تتسلمه عائلته في كل شهر اذ قال له المسؤولون في دائرة التقاعد ان الشهيد يمكن ان يخصص له راتب تقاعدي طالما أنه استشهد ولم يخلف وراءه احداً يعيله فالام متوفاة والاب يتقاضى راتباً تقاعدياً لا يسمح له القانون المعتمد بتقاضي راتبين تقاعديين معاً. اضافة إلى انه ليس لديه شقيق او شقيقه يمكن ان يخصص لهما الراتب عند توفر شروط معينة. منها ان يكون الشقيق غير متجاوز لسن الرشد كذلك بالنسبة لشقيقته التي يشترط فيها ان تكون غير متزوجة وان لم تكن فغير موظفة في دوائر الدولة او القطاع الخاص. الرجل كان ممتعضاً من هذا الاجراء الذي يعتقد ان فيه ظلماً لعائلة الشهيد ومما زاد في حنقه ان له جاراً يتقاضى راتباً تقاعدياً شهرياً ومستمراً عن ابن له كان قد استشهد في حروب النظام المباد المفتعلة. الرجل محق في حالة المقارنة ولكن لا اعتقد بانه كان يعلم بان الراتب التقاعدي المصروف لابن جاره كان امراً استثنائياً وخارج السياقات المتعارف عليها في دوائر التقاعد التي لو رجع إلى قوانينها وشروطها لعرف بان الراتب هذا لا يصرف إلا لعائلة المتوفى او الشهيد وللافراد الذين كلف باعالتهم من اطفال صغار وام لا معيل لها وان لم يوجد له من كان يعيله في حياته فلا يصرف. لكن الذي حدث ان النظام المباد اعتمد فيما اعتمده في حروبه كم الأفواه بالاموال التي يصرفها لعوائل الضحايا ذهب من جرائها آلاف الضحايا من الشباب هذه الثغرة التي فتحها النظام في عدد من القوانين المعتمدة تستدعي ذوي الشأن الى محاولة التخفيف من صدمتها على ذوي الشهداء من الذين يسقطون بالعشرات وهم يؤدون واجباً مقدساً كأن تصرف لهم مكافآت او يحصل ذوو الشهداء على ما يشعرهم بوجود من يهتم بأمرهم.

عبد الزهرة المنشداوي

> لكن الذي حدث ان النظام المباد اعتمد فيما اعتمده في حروبه كم الأفواه بالاموال التي يصرفها لعوائل الضحايا ذهب من جرائها آلاف الضحايا من الشباب ، هذه الثغرة التي فتحها النظام في عدد من القوانين المعتمدة تستدعي ذوي الشأن الى محاولة التخفيف من صدمتها على ذوي الشهداء من الذين يسقطون بالعشرات وهم يؤدون واجباً مقدساً

لقاء سريع مع مسؤول

# مربو الدواجن: انفلونزا الطيور والاستيراد المفتوح زادا من خسائرنا

بغداد / المدى

بائع للدواجن في احد الاسواق الشعبية في مدينة الصدر.. أمس

> المواطن عدنان الحسوني من الصويرة عضو جمعية وادي الرافدين لتربية الدواجن في العراق ضيف صفحة شؤون الناس في هذا العدد لتسأله عما يواجه اصحاب الحقول في هذه الايام من معوقات تطوير عملهم فأجاب:

– المنافسة بين المستورد والمنتج المحلي من دجاج اللحم حسمت إلى جانب المستورد لعدة اسباب منها ان كلفة الانتاج المحلي اعلى بكثير من سعر الكيلو المستورد وذلك لغلاء المواد الاولية من الاعلاف كالذرة والحنطة والبروتين والادوية البيطرية اذ بلغت اسعارها الذروة مع ارتفاع سعر الفراخ التي اعمارها يوم واحد والتي يشتريها المربي من المفاقس بالاضافة إلى مشكلة الهلاكات المستمرة في قاعات تربية الدواجن بسبب شحة الغاز وانقطاع التيار الكهربائي الذي يؤدي إلى استخدام المولد الكهربائي بصورة شبه مستمرة مما يضاعف كلفة التربية قياساً بسعر المنتج المحلي وهذا ما يتعب ويكلف المربين اكثر من طاقاتهم مما حدا بالاكثرية إلى غلق حقولهم وهناك مشكلة اخرى واجهتنا قبل اشهر تمثلت في مرض انفلونزا الطيور وانعكاسات هذا المرض على اصحاب حقول تربية الدواجن حدا بالكثير من المربين إلى بيع انتاجهم قبل مرحلة النضوج بنصف قيمة الكلفة فلقد بيع الكيلو غرام الواحد من لحم الدجاج الحي بسعر ٧٥٠ ديناراً في الوقت الذي كان يكلف ١٧٥٠ ديناراً على اقل تقدير ولكم ان تقدروا الخسائر التي منيت بها حقول الدواجن واصحابها وانا من الذين تحملت خسائر تقرب من ١٨ مليون دينار عراقي خلال وجبة واحدة من مدة شيوع مرض انفلونزا الطيور اضافة إلى ان المواطنين ودون استثناء اعرضوا عن شراء لحم الدجاج تخوفاً من اصابته بالمرض الذي كثر الحديث عنه من خلال الاجهزة الاعلامية وبصورة غير مسبوقة.

–ما المطلوب من الجهات ذات العلاقة من اجل اعادة الحياة لهذه الحقول؟

المطلوب اعادة النظر في حجم المساعدة المقدمة لمربي الدجاج المتمثلة بدعمهم من الناحية الاقتصادية والتسويقية مع الحفاظ على سير عملية تسويق المنتج المحلي وايقاف عملية الاستيراد العشوائي الذي اضر كثيراً بالمنتجين في هذا الوقت حماية لهم.

كذلك نطلب تسليفهم من خلال شركة الثروة الحيوانية وهي الشركة المشرفة مباشرة على عملية تربية الدواجن في العراق ومساعدتهم بدعم اسعار المواد الاولية للعلف والادوية البيطرية مع تزويدهم بالغاز والنفط والكاز لمولداتهم الكهربائية لكي تستمر عملية الانتاج بشكلها الصحيح.

## مبادرة طيبة

التنظيم والانضباط العالي اللذان تميزت بهما محطة تعبئة وقود المستنصرية من خلال توزيعها الوقود على اصحاب السيارات وعدم السماح لاصحاب (الجلكانات) من باعة الارصفة باحتواء ما مخصص للمواطنين وبيعه في السوق السوداء يتطلب منا ان نشد على ايدي القائمين على اعمال هذه المحطة وان تعمم تجربتهم على باقي المحطات الاخرى. اذ من الملاحظ ان المجاملات لم يسمح لها وان لا تمييز بين اصحاب السيارات الكل لا يشفع له غير ترتيبه في الانتظار ،نتمنى ان تعمم هذه التجربة مرة أخرى على باقي المحطات.

## مطالب سكنة مجمع شركة حطين

يطالب سكنة المجمع السكني في منطقة الاسكندرية المجلس البلدي وادارة شركة حطين بإعادة تأهيل المولدات الكهربائية العائدة للمجمع خاصة ان الشركة المذكورة تستقطع نسبة من رواتب المنتسبين لاغراض الخدمات. وان الشقق التي يسكنونها تصبح اقفاصاً لا تطاق عند ارتفاع درجة الحرارة. يتمنون برسالتهم انقاذاً سريعاً لحالتهم هذه الايام لاسيما انهم يعلمون بان هذه المولدات لا تحتاج غير الوقود والصيانة.

## حيوانات نافقة قرب مستشفى الخيال

المنطقة المحيطة والمقابلة لمستشفى الخيال في الاعظمية تعج باتلال من النفايات اضافة إلى حيوانات نافقة يتم رميها في المكان ولا تجد من عمال النظافة من يرفعها. المطلوب من بلدية الاعظمية الاسراع برفعها وانقاذ الدور القريبة من الروائح المنبعثة منها. والمطلوب ايضاً من ادارة مستشفى الخيال المبادرة برفعها بقليل من الدنانير!

المواطن

لؤي سامي/ الاعظمية

## هاتف معطل

صاحب الهاتف المرقم ٤٢٢٥٨٤٤ في الوزيرية يشكو برسالته التي بعث بها من عدم تجاوب عمال البدالة في اصلاح هاتفه المعطل منذ اربعة اشهر ويتعذرون بالوضع الامني. ويدعو بدالة الوزيرية الى اصلاحه.

# محطات تعبئة الوقود لاتلتزم بأسعار البنزين

اختلطت الامور في محطات تعبئة الوقود التي صارت حشود اصحاب السيارات في ساحتها سمة مميزة ومن المؤسف ان عملها صار هدفاً لانتقاد العديد من المواطنين ولا نفتري عليها حين نذكر ان بعض عامليها وجد في فرصة شحة الوقود مجالاً للثراء على حساب المواطن العراقي المتعب من خلال التعامل غير المشروع مع ما يطلق عليهم (البحارة) وتزويدهم بحصص المواطن وباسعار متفق عليها سلفا فيها هامش من الربح غير المشروع. هذا من جانب ومن جانب آخر تسريب الوقود وبكميات لا يستهان بها لباعة الطرق والارصفة لبيعها باسعار عالية على من يحتاج الوقود وليس لديه الوقت الكافي لقضاء ساعات النهار الطويلة وهو بانتظار ملء خزان سيارته. ان الكثير من المواطنين فضلوا التزود بالوقود من هؤلاء الباعة وبالاسعار الباهظة .

الان وبعد تحديد اسعار الوقود ما بين محسن او غير محسن او مستورد ومحلي ما يهم ان المواطن اصبح في حيرة من امره فالمحطات التي اعلن عنها بانها مخصصة لبيع البنزين المسعر بـ ٢٥٠ ديناراً صارت تبيعه بـ ٣٥٠ ديناراً للتر الواحد ولم يعد يفرق تماما ما بين الصنفين بعد ان تم توحيد السعر . نحن نطالب وزارة النفط بالتدخل ومساءلة محطات التعبئة سواء كانت من الحكومية او الاهلية بالتزام التسعيرة لان فرض الاسعار بشكل كيفي ودون تمييز يعد استغلالا بشعا للمواطنين.

مواطن

احدى محطات الوقود في بغداد .. أمس

# المديرية العامة للسفر والجنسية .. بين التصريحات والواقع

مساء السبت المنصرم وفي برنامج لقاء خاص لقناة العراقية تحدث مدير عام السفر والجنسية عن معوقات عملهم والالية الجديدة لاصدار جواز السفر وغيرهما من القضايا التي تتعلق بصلب واجبات المديرية. وضمن حديثه اكد على ان فترة انجاز الجواز لا تستغرق اكثر من اربعة ايام بعد ان انجزت المديرية المعاملات المتراكمة. كما حذر من مغبة التعامل مع المعقبين الذين اجتهدوا باستغلال المواطن واستنزافه.

ولاجل التحقق من دقة ما طرح ونظراً لكثرة الشكاوى الواردة الى (المدى) توجهنا الى المديرية العامة للسفر والجنسية في شارع (٥٢) وعند شباك انتظار المواطنين في المديرية صادفنا احد المواطنين وهو يستغيث (شهادة الجنسية وهوية الاحوال المدنية) وغيرها اذ قال استغنيت عن الجواز اريد وثائقي في مكتب العقيد مدير العلاقات والاعلام طرحنا هذه الصورة المناقضة لتصريحات مدير عام السفر والجنسية تبين ان مرد ذلك يعود الى عملية التدقيق فهم يسعون لتسهيل معاملات اصدار الجواز ولكن مع الحرص على الجانب الامني.

واكتفيت بالقول (المواطن يهمه ايضا الحرص في المواعيد فعندما يحدد مكتب ما موعد التسليم بفترض ان يحرص العاملون في المديرية على تنفيذ وعودهم خاصة ان المواطن مضطر جلب عائلته والانتظار ليوم كامل لتأتيه الاجابة الجاهزة (احضر بعد يومين).

وهنا نعتقد ان أي مسؤول وقبل ان ينصح بعدم اللجوء الى المعقبين ان يطلع على سبب اضطرار المواطن الى هذا الاسلوب المرفوض شرعا وقانونا. وبدلا من التصريحات الرنانة عليه ان يجتهد لايجاد آلية عمل واقعية تحقق الانسيابية وتسليم الجواز بموعده المحدد.

## ردود واجابات

**إلى جريدة المدى**

**م / خبر صحفي**

تهديكم وزارة الداخلية أطيب وارق تحياتها..

اشارة إلى الخبر الصحفي المنشور في جريدتكم العدد ٧٠٤ في ٢٠٠٦/٦/٢٧ تحت عنوان (مركز شرطة العلوية.. تعامل في غير مكانه).. نود اعلامكم..

١–توجد هناك شكوى اصولية مسجلة لدى احد الضباط في المركز بتاريخ ١٧ / ٦ / ٢٠٠٦ وتم تصوير الاوراق التحقيقية وليس كما ورد بالرسالة..

٢–تم التحقيق الاصولي مع الضابط موضوع بحث الخبر اعلاه وادعى بانه لا صحة لما جاء في رسالة المواطن صاحب الخبر المنشور حيث توجد دعوة اصولية وانه لم يراجعه وانما راجعه شقيقه المخبر (سلمان عواد جبر) والمسجلة باسمه الشكوى.

٣–لوحظ من خلال الاطلاع على الاوراق التحقيقية ان الاخبار مسجل كحادث خطف وطلب فدية وليس كما ورد في رسالة المواطن اعلاه بانه حادث فقدان وان الاجراءات التحقيقية مستمرة للوصول إلى حقيقة الحادث وضبط الجناة حيث تم تعميم اوصاف المخطوف وكذلك برقية ضبط بسيارته التي كان يستقلها ساعة الحادث وكذلك تمت مفاتحة شركة عراقنا لمعرفة عائدية الهواتف التي تم الاتصال منها..

٤–تم استدعاء المخبر (سلمان عواد جبر) وهو شقيق صاحب الرسالة ودونت افادته وايد بما ورد اعلاه وادعى ايضاً ان شقيقه المذكور قد راجع المركز بعد تسجيل الشكوى لغرض تنظيم كتاب تعميم اوصاف شقيقه المخطوف وحصل سوء تفاهم بينه وبين احد افراد الحرس وليس مع النقيب المذكور وادعى ايضاً ان السبب هو اصابته بحالة توتر نفسي بعد حصول الحادث..

راجين التفضل بالاطلاع ونشر الرد في جريدتكم شاكرين تعاونكم معنا خدمة لمسيرة عراقنا الحر الموحد.. مع التقدير.

**مدير العلاقات والاعلام / وزارة الداخلية**

**إلى رئاسة تحرير صحيفة (المدى) الموقرة**

**م / إجابة**

نهديكم تحياتنا..

اشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الكريمة بعددها (٧٢٠) في ١٦ / ٧ / ٢٠٠٦ تحت عنوان (هذا الهاتف...) نود اعلامكم ما يلي: تبين ان الهاتف المرقم (٥٥٨٢٦٣٧) والمذكور في الشكوى خطأ في العنوان حسب العنوان الموجود لدينا ولا يوجد هاتف في الدار فعلى المواطن الكريم جلب المستمسكات الخاصة بالهاتف ومراجعة البدالة.

مع وافر الشكر والتقدير.

**مدير قسم العلاقات والاعلام**

**الشركة العامة للاتصالات والبريد**

## المحلة ٧١٠ في زيونة ومشكلة الكهرباء

المواطنة اشراق عبد القادر من منطقة زيونة في بغداد تذكر في رسالة الشكوى التي بعثت بها ان المحلة ٧١٠ زقاق ٤٩ تعطلت فيها المحولة الكهربائية منذ ١٥ يوما وان معاناة المواطنين تفاقمت الى حدود بعيدة وتضيف في رسالتها بالقول: ان هذه المحولة الكهربائية شكلت معاناة ممتدة منذ زمن النظام المباد وكانت عطلاتها مستمرة والاجراءات التي اتخذت في حينها لا تعدو عن اصلاح بسيط لا تستمر فيه بالعمل إلا لايام قلائل لتعود الامور الى ما كانت عليه وعندما يسأل المسؤولون في الكهرباء عن سبب عدم ابدالها باخرى صالحة يتعذرون بالحصار (المفروض على القطر) ويبدو ان هذا العذر وان اختلف بعض الشيء فالمحولة تؤخذ الى التصليح كالعادة لتعود وتنصب ثم تعطل ثانية.

نطالب وزارة الكهرباء بالحل السريع.

## استشارات قانونية

ضيف العدد: المحامي عبد الله الجيزاني

❖المواطن ماجد عليوي من مدينة الصدر يذكر في رسالته ان جاراً له سمح له بالتجاوز في بناء جدار غرفة بطول ٥٠ سم لكنه عاد واقام دعوى قضائية يطلب برفع التجاوز وانه أي صاحب الرسالة سوف يخسر مبالغ كبيرة فيما لو تم هدم الجدار الذي يستند عليه بناء بيته وهو الآن في حيرة من امره ويسأل ان كانت المحكمة ستنظر في الخسائر الناجمة التي سوف يتكبدها نتيجة اذن الجار الذي انكره.

**دليل تحريري**

–واضح من رسالة المواطن ان الجار قد اذن له بالتجاوز على قطعة ارضه السكنية بمسافة نصف المتر ولكنه عاد وطالب بها من خلال اقامة دعوى في المحاكم المختصة نقول للمواطن صاحب الرسالة ان الاجراءات في هذه الحالة هي اما تقديم بينة تحريرية موقعة من صاحب العلاقة يثبت فيها انه قد اذن له بالتجاوز على ارضه او اعطاؤه حق تحليف خصمه اليمين أي ان الاذن بالبناء ينبغي في كل الاحوال اثباته بالبينة التحريرية وليس بالبينة الشخصية.

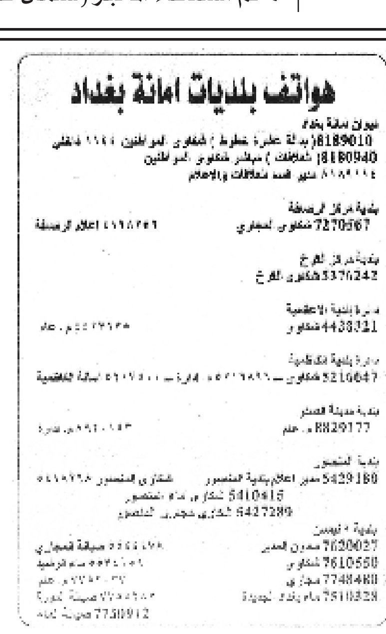

هواتف بلديات امانة بغداد

ديوان امانة بغداد

8189010

8180940

بلدية مركز الرصافة 7270567

بلدية مركز الكرخ 5370242

4438321

5210647

بلدية مدينة الصدر 8829177

بلدية المنصور 5429180

5410415

5427289

7620027

7610550

7748480

7510328

7750912

## العين الخفية

**عطل مكلف**

حين حصل عطل في التيار الكهربائي للمحلة ١٠٢ في شارع السعدون. سارع مركز الصيانة الى إصلاحه ولكن مقابل مبالغ طائلة دفعها اصحاب المحال والفنادق!!

**ثمن اغفائه**

احد المواطنين ذكر لي بانه يخصص مبلغاً من المال من اجل النوم ليلاً. اذ يشتري مادة البنزين لمولدته الكهربائية بحوالي اربعة آلاف دينار لكي يضمن ان ينام ليلته وتفادي درجة الحرارة العالية.

**رشوة**

من الملاحظ الآن ان العاملين في قطاع النظافة وخاصة سائقي السيارات المخصصة لا ينقلون النفايات إلا بعد تقاضي (رشوة) من اصحاب المنازل.

**شهادات مزورة**

وزارة الصحة اعلنت انها كشفت عن الكثير من شهادات التخرج المزورة ما تخشى منه ان توجد بينها شهادات تخرج طبية مارس اصحابها مهنة الطب.

**في بعض المناطق**

في بعض المناطق صار المواطنون لا يتوجهون في حل مشاكلهم إلى مراكز الشرطة القريبة منهم هذه الايام وانما إلى الجهات الاقوى.